ان المؤشر الاساسي على المستوى النظري الذي نخلص اليـــه ، هو عدم وجود استقلالية لدورة رأس المال المنتج ، وبالتالي ، تبعيته المطلقة للرأسمال التجاري . هذه التبعية التي سوف تنعكس على الشرائح الاجتماعية بشكل مباشر .

فاذا كان الريف يخضع للرسملة ، ويخضع للزراعات التصديرية الخاضعة بدورها لاولية التصدير (التجارة) فان الصناعات الخفيفة لا تتشكل كصناعة بل كصناعات . وهذا يعني ان الرأسمال المنتج مرتبط بدور لبنان الوسيط : صناعة تحويلية خفيفة تجهز السلع المستوردة من المركز لتعيد تصديرها الى المحيط العربي . أي ان تركيبة الصناعات المرتبطة بالاستيراد ــ التصدير ، لا تسمح بتبادل بين الصناعات ، أي لا توحدها كصناعة مركبة . فالصناعات لا تتوحد الا مفتتة داخل حركة الرأسمـــال التجاري . أي ان النمو الصناعي هو نمو ظرفي خارجي الوجهة مرتبط بدورة الرساميل في المركز . فهو هامشي نتيجة ركود نمو الصناعة التي لا تزال تراوح مع البناء في حدود ٢٢٪ من الدخل القومي منذ عام ١٩٦٥ . وهذا الرقم ٢٢٪ هو رقم يغش ، لأن نمو البناء يخفف من فعاليته من جهة ، ولأننا لا نستطيع حسابه ضمن دورة صناعية خاصة به من جهة ثانية . فالصناعة هي مصدر هامشي للثروة ولا تقوم الا على هذا الاساس ، فانخفاض أجور العاملين فيها ، هو الذي يشكل أرضية نمو الصناعة الوسيطة : جلب الرساميل الاجنبية وتوظيف رساميل وطنية : أي نقل مراحل معينة من دورة الانتاج من المركز الى لبنان .

ان انخفاض الاجور في الصناعة الوسيطة بالنسبة للاجور في المركز وللاجور في القطاع الثالث ، هو قاعدة نموها بوصفها تشترك في التبادل اللامتكافىء ضمن دائرة الوساطة الاقتصادية . من هنا فهي لا تحكم بدورة الرأسمال المنتج في المركز الا في التحليل الاخير ، بوصفها جزءا من تصدير السلع التي تجهز في لبنان .

هكذا ، فنمو الصناعة في لبنان مرهون بهامشيتها . أنها لا تستطيع أن تقيم دورتها المستقلة في شروط هيمنة الرأسمال التجاري شرط تكونها كصناعات . فهي لا تنشأ الا كجزء من حركته ويصبح نموها بالتالي مشروطا بهامشيتها ، كما تشكل هذه الهامشية حدود نموها .

اذا أردنا ربط هذا التحليل لهامشية الصناعة بالحركة الاجتماعية العامة في لبنان ، فاننا نتوقف عند نقطتين اساسيتين : ــ

١ ــ ان حجم الصناعة في الثروة ، هو حجم هامشي . أي انها ملحق بحركة الرأسمال التجاري ، لا تستطيع الانفصال عنه لتشكل دورتها المستقلة ، لأنها بذلك تضرب شرط وجودها .

٢ ــ يستتبع هذا موضوعة تدني الاجور في القطاع الصناعي . هذا التدني هو شرط دورها كصناعة وسيطة من جهة ، وهو نتيجة هامشيتها في الثروة الوطنية من جهة أخرى . فالاجور المنخفضة التي تخضع حركتها للصراعات الطبقية ، تصبح جزءا من العامل البنيوي الذي يشل تكون الطبقة العاملة كطبقة سياسية على المستوى الوطني . فالطبقة العاملة ، تتكون كطبقة سياسية حتى تكون احدى الطبقات الرئيسية التي تنتج الثروة في المجتمع ، وتصبح بنضالاتها العفوية رافدا أوليا لقدرتها على التوحد في المستوى السياسي كطبقة سياسية ، تحمل بديل النمط الرأسمالي . أي ان تشكلها كطبقة سياسية مشروط بحجمها الاساسي في الانتاج .